الأمم المتحدة

A/78/744/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
8 April 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 160 من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن

(2009) 1863

أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 والميزانية المقترحة للمكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2023/2022	700 696 521 دولار
نفقات الفترة 2023/2022	000 284 517 دولار
الرصيد الحر للفترة 2023/2022	700 412 4 دولار
اعتمادات الفترة 2024/2023	900 590 551 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2024/2023[أ]	600 385 551 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2024/2023[أ]	300 205 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2025/2024	400 242 503 دولار
التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2025/2024	200 977 دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2025/2024	200 265 502 دولار

(أ) التقديرات في 29 شباط/فبراير 2024.

290424 170424 24-06304 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في التقريرين المتعلقين بتمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (المكتب) (A/78/622 و A/78/734)، بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في 26 آذار/مارس 2024. وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها عن ذلك (A/78/744)، ويمكن الاطلاع على تعليقاتها وتوصياتها المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 في تقريرها ذي الصلة (A/78/804).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

2 - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 293/76، مبلغا إجماليه 700 696 521 دولار (صافيه 700 674 513 دولار) للإنفاق على مكتب الدعم للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وبلغ مجموع نفقات الفترة مبلغا إجماليه 000 284 517 دولار (صافيه 300 010 509 دولار)، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره 99,2 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 700 412 4 دولار، نسبة 0,8 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة المالية.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 700 412 4 دولار من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة 2023/2022 انخفاضَ النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (300 430 4 دولار أو بنسبة 3,0 في المائة)، والموظفين المدنيين (000 230 3 دولار أو بنسبة 3,4 في المائة)، ويقابل ذلك الانخفاضَ جزئيا ارتفاعُ الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (600 247 3 دولار أو بنسبة 1,2 في المائة). ويرد تحليل مفصَّل للفروق في الفرع الرابع من التقرير.

4 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن الالتزامات غير المصفاة بلغت 500 345 56 دولار في 30 حزيران/يونيه 2023، وهو ما يعكس انخفاضا قدره 600 906 16 دولار أو بنسبة 23,1 في المائة، مقارنة بمبلغ 100 252 73 دولار في 30 حزيران/يونيه 2022. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه في 31 آذار/مارس 2024، انخفضت الالتزامات غير المصفاة إلى 624 529 8 دولارا (أو بما نسبته 1,6 في المائة من مجموع الاعتمادات) للفترة 2023/2022، وتتألف من التزامات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (401 144 دولار) والموظفين المدنيين (553 283 دولارا) والتكاليف التشغيلية (670 101 8 دولارا). وكانت الالتزامات غير المصفاة للفترات السابقة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة على النحو التالي: 2019/2018 (300 110 دولار)، و 2020/2019 (936 87 دولارا)، و 2021/2020 (104 616 دولارات) و 2022/2021 (480 112 دولار). وتناقش اللجنة المسائل المتصلة بالالتزامات غير المصفاة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

5 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال يقوم، في سياق مبادرات تحقيق الكفاءة، اعتباراً من الفترة المالية 2022/2021، بتركيب نظم الطاقة الشمسية الفلطاضوئية على أسطح مبانيه في مطار آدم عدي الدولي في مقديشو، مع ربط كل نظام بشبكة مولدات الديزل الموجودة لتعويض استهلاك الوقود. ويبلغ الإنتاج السنوي المتوقع لنظم الطاقة الشمسية الفلطاضوئية 800 2 ميغاواط ساعة في السنة، وهو ما يمثل نسبة 13 في المائة من الطلب على الطاقة في المطار، وتُقدر كمية وفورات الوقود المتوقعة بحوالي مليون لتر سنوياً. وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بدأت إعادة هيكلة عنصر خدمات الدعم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في 2024/2023، حيث ألغيت ست من الوظائف التعاقدية مع مكتب خدمات المشاريع، مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها 655 317 دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحقيق أوجه كفاءات أخرى في الفترة 2024/2023، وذلك أساسا عن طريق دمج الخدمات التعاقدية المتعلقة بدعم التخلص من الذخائر المتفجرة لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والجيش الوطني الصومالي في عقد مشترك واحد، مما أدى إلى تحقيق وفورات إضافية قدرها 553 470 دولارا. وسترد أوجه الكفاءة هذه في تقريري أداء مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترتين 2024/2023 و 2025/2024. **وتشجع اللجنة الاستشارية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على مواصلة جهوده الرامية إلى استكشاف سبل لتحقيق مكاسب في الكفاءة، وتأمل أن تُعرض في تقارير الأداء المقبلة على أساس منتظم نتائجُ مختلف مبادرات تحقيق الكفاءة مشفوعةً بمعلومات قابلة للقياس الكمي.**

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

6 - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022. وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بأرصدة الفائض المتراكم المحتفظ بها من استرداد التكاليف، وإدارة السيولة، واستخدام آليات الاقتراض النقدي، وأوجه القصور في عمليات الشراء، وبطء إحراز تقدم في زيادة استخدام الطاقة المتجددة (A/78/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرتان 16 و 94، والفصل الرابع، الفقرات 448-455 و 546 و 548). وقدمت اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2023 (A/78/804).

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

7 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقّعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع النفقات المقدّرة بلغ في 29 شباط/فبراير 2024، ما قدره 800 181 423 دولار. وفي نهاية الفترة الحالية، قُدِّر مجموع النفقات بمبلغ 600 385 551 دولار، ويُتوقع أن يبلغ الرصيد الحرّ ما قدره 300 205 دولار، أو ما نسبته 0,0 في المائة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة

بأنه في 31 آذار/مارس 2024، بلغت الالتزامات التي تم الدخول فيها بناءً على الاعتمادات 313 556 122 دولارا (أو ما نسبته 22,2 في المائة) للفترة 2024/2023، وتتألف من التزامات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (373 238 73 دولارا) والموظفين المدنيين (163 316 دولارا) والتكاليف التشغيلية (777 001 49 دولارا).

8 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة متعلقة بالمكتب قد بلغ منذ إنشائه حتى 8 شباط/فبراير 2024 مبلغا قدره 000 951 507 7 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 000 526 200 7 دولار، ليبلغ بذلك الرصيد غير المسدد 000 425 307 دولار. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه في 4 آذار/مارس 2024، كان الوضع النقدي لمكتب الدعم يشير إلى وجود نقد متاح قدره 64,0 مليون دولار، ويمثل ذلك سيولة كافية لتغطية النفقات لمدة 1,7 شهر. وبالنظر إلى المعيار المرجعي المتبع عادة المتمثل في توافر احتياطي تشغيلي يوفر سيولة كافية لتغطية نفقات ثلاثة أشهر بمبلغ 114,9 مليون دولار، يعني ذلك أن هناك عجزا في الوضع النقدي قدره 50,9 مليون دولار. وفي 4 آذار/مارس 2024 أيضا، بلغت متأخرات الأنصبة المقررة غير المسددة من الدول الأعضاء 292,3 مليون دولار. ويقوم مكتب البرنامج والتخطيط والمالية والميزانية برصد الحالة النقدية لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال عن كثب وسيقدم القروض اللازمة، عن طريق الاقتراض الداخلي، كلما اقتضى الأمر ذلك، مع مراعاة الاحتياجات النقدية العامة لجميع بعثات حفظ السلام. ولم يحصل مكتب الدعم على أي قروض منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. **وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء استمرار التحدي المتمثل في الوضع النقدي لمكتب الدعم، نظرا لأن الأنصبة غير المسددة البالغة 307 ملايين دولار تمثل قرابة 56 في المائة من اعتمادات الفترة 2024/2023 المرصودة للمكتب البالغة 552 مليون دولار. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت مرارا جميع الدول الأعضاء على أن تفي بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (القرار 293/76)؛ وانظر أيضا A/77/767/Add.7، الفقرة 7).**

9 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه قد جرت تسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، ليتبقى بذلك في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 رصيد غير مسدّد قدره 000 44 دولار. وصُدِّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدِّدت تكاليفها حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، ليتبقى بذلك في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 رصيد غير مسدّد قدره 000 820 18 دولار. وتقدم اللجنة ملاحظات أخرى بشأن سداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

10 - أنشأ مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بموجب قراره 1863 (2009). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية المكتب في قراره 2710 (2023)، الذي مدد المجلس بموجبه الولاية إلى 30 حزيران/يونيه 2024. ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة الخاصة

بمكتب الدعم للفترة 2025/2024 في الفرع أولا-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/78/734).

11 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجلس الأمن قد اتخذ القرار 2710 (2023)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال حتى 30 حزيران/يونيه 2024. وبموجب ذلك القرار، أذن المجلس بنشرِ ما يصل إلى 626 14 فردا نظاميا، بما في ذلك 040 1 من أفراد الشرطة، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2024 وحتى 30 حزيران/يونيه 2024 وإنجازِ المرحلة 3 من عملية الخفض التدريجي بما عدده 000 4 فرد من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بحلول التاريخ الأخير، وقرر زيادة عدد الأفراد المؤهلين للحصول على الدعم (من خلال الصندوق الاستئماني الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال)، اعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، من 900 15 فرد إلى 900 18 فرد من أفراد الجيش الوطني الصومالي أو قوة الشرطة الوطنية الصومالية العاملين في عمليات مشتركة أو منسقة مع البعثة الانتقالية على نحو يمتثل تماما لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وسيؤدي أي تأخير في المرحلة 3 من الخفض التدريجي إلى ما بعد 30 حزيران/يونيه 2024 إلى آثار مالية وآثار مترتبة في الميزانية كبيرة.

باء - الاحتياجات من الموارد

12 - يعكس مجموع الاحتياجات من الموارد المطلوبة للفترة 2025/2024 البالغ 400 242 503 دولار انخفاضا قدره 500 348 48 دولار، أو بنسبة 8,8 في المائة، مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة 2024/2023 البالغة 900 590 551 دولار (انظر الجدول أدناه).

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الموارد المعتمدة (2023/2022)	النفقات (2023/2022)	الاعتمادات (2024/2023)	النفقات حتى 29 شباط/فبراير 2024	تقديرات التكاليف (2025/2024)	الفرق المبلغ	الفرق النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	146 087,5	141 657,2	161 054,7	149 279,5	112 100,6	(48 954,1)	(30,4)
الأفراد المدنيون	94 362,6	91 132,6	90 942,7	63 097,0	93 180,6	2 237,9	2,5
التكاليف التشغيلية	281 246,6	284 494,2	299 593,5	210 805,3	297 961,2	(1 632,3)	(0,5)
إجمالي الاحتياجات	**521 696,7**	**517 284,0**	**551 590,9**	**423 181,8**	**503 242,4**	**(48 348,5)**	**(8,8)**

ملاحظة: ترد في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/78/734) معلومات مفصّلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

13 - ويعزى الانخفاض أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتحت بند التكاليف التشغيلية بسبب التغيرات في ولاية مكتب الدعم، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن 2687 (2023) و 2710 (2023) اللذين أذنا بإعادة 000 7 من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى أوطانهم بحلول 30 حزيران/يونيه 2024. وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادات تحت بند الموظفين المدنيين بسبب تطبيق معدلات أعلى فيما يتعلق بمعدلات الرواتب

ومعدلات التكاليف العامة للموظفين الدوليين. وترد في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة معلومات عن الفروق بين مخصصات الفترة 2024/2023 والموارد المقترحة للفترة 2025/2024.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	*القوام المأذون به للفترة 2023/2022*[أ]	*القوام الفعلي حتى 30 حزيران/يونيه 2023*	*القوام المأذون به للفترة 2024/2023*[أ]	*القوام الفعلي حتى 29 شباط/فبراير 2024*	*القوام المأذون به والقوام المقترح للفترة 2025/2024*	*الفرق*
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة	10	10	10	7	10	–
أفراد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	18 586	18 572	16 586	13 549	9 586	(7 000)
أفراد الشرطة التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	240	233	240	238	240	–
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	800	637	800	638	800	–

(أ) تمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به.

14 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة 600 100 112 دولار، وتعكس انخفاضا قدره 100 954 48 دولار، أو بنسبة 30,4 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2024/2023. ويعزى الانخفاض أساسا إلى التغييرات في ولاية مكتب الدعم، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن 2687 (2023) و 2710 (2023) اللذين أذنا بإعادة 000 7 من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى أوطانهم بحلول 30 حزيران/يونيه 2024.

نقل المعدات إلى قوات الأمن الصومالية

15 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البند 5-14 (هـ) من النظام المالي للأمم المتحدة ينص على أن تعطى أية أصول تم تركيبها في بلد ما ويعرقل تفكيكها عملية إعادة البناء في ذلك البلد إلى حكومته المعترف بها على النحو الواجب مقابل تعويض يحدد بالشكل الذي تتفق عليه المنظمة والحكومة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المنشآت والمعدات الموجودة بالمطارات وعلى المباني والجسور ومعدات إزالة الألغام. وفي حالة تعذر التصرف في هذه الأصول على هذا النحو أو غيره، تعطى بدون مقابل لحكومة البلد المعني. ويقتضي هذا التبرع موافقة مسبقة من الجمعية العامة. وقد شرع المكتب في تقييم ما هو موجود حاليا من قواعد أمامية للعمليات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تمشيا مع السياسة المذكورة أعلاه. وفي حال تسليم تلك القواعد رسميا إلى السلطات الوطنية الصومالية، يعتزم المكتب تزويد السلطات بالتدريب اللازم لتشغيل وصيانة المعسكرات والمعدات المركبة عليها لمدة شهر واحد. وفيما عدا هذا التدريب الأساسي، لن يقدم المكتب أي دعم إضافي.

إيصال حصص الإعاشة

16 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب يستعين حاليا بمتعاقدين اثنين لإيصال حصص الإعاشة: يقدم أحدهما حصص الإعاشة وعبوات المياه والمعدات وغيرها من الخدمات، ويقدم الثاني مجموعات حصص الإعاشة القتالية لأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال المنتشرين في منطقة البعثة. وقد أجرى المكتب تقييما وقرر أن الاستعانة بطرف ثالث خارجي مقدِّم للخدمات لكي يتولى تقديم خدمة إيصال حصص الإعاشة هو أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لإيصال حصص الإعاشة إلى الوحدات. وباتت جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الحصص الغذائية وإيصالها إلى الوحدات من مسؤولية الطرف الثالث. ويوفر المتعاقد للمكتب مكاسب في الكفاءة تتمثل في تقليل فترة الإنجاز وتغطية التكاليف المتصلة بهدر حصص الإعاشة وتلفها أثناء النقل، حيث يتعين عليه أن يعوض على نفقته الخاصة أي بنود ناقصة أو تالفة أثناء الإيصال. **وتذكر اللجنة الاستشارية بما طلبه سابقا من تقديم معلومات مفصلة عن إدارة وتنفيذ عقود حصص الإعاشة في مقترحات الميزانية المقبلة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرَج في مشروع الميزانية المقبل معلومات عن أمور منها مكاسب الكفاءة والدروس المستفادة (انظر A/77/767/Add.7، الفقرة 17).**

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني

17 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني قد أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن 2124 (2013) لدعم أفراد قوات الأمن الصومالية المشاركين في عمليات مشتركة/منسقة مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ويندرج ذلك في إطار المفهوم الاستراتيجي العام للبعثة الانتقالية. والصندوق مخصص لتقديم الدعم لقوات الأمن الصومالية ويُمول من تبرعات مقدمة من المانحين. ويشمل الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية الأغذية والوقود والنقل والخيام ومخازن الدفاع الميداني ومعدات الاتصالات، لضمان قابلية التشغيل البيني بين البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية، وعمليات الإجلاء الطبي داخل مسرح العمليات والمساعدة في تطوير قدرات قوات الأمن الصومالية. ويمتثل الدعم المقدم بأكمله لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ويدار الصندوق الاستئماني وفقا لأحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والسياسات ذات الصلة. وتوجد حاليا وظيفتان (1 ف-4، 1 خ م) لإدارة الصندوق الاستئماني، تمولان بالكامل من تكاليف دعم البرامج التي يغطيها الصندوق. ولا توجد أي ترتيبات مع أطراف ثالثة فيما يتعلق بإدارة الصندوق الاستئماني. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه في 22 شباط/فبراير 2024، كان لدى الصندوق رصيد متاح قدره 6,6 ملايين دولار لدعم قوات الأمن الصومالية و 1,2 مليون دولار في إطار صندوق دعم البعثة الانتقالية. وخلال عام 2023، قدم المكتب الدعم لقوات الأمن الصومالية من خلال تبرعات يبلغ مجموعها 12,1 مليون دولار. **وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها لتبرعات المانحين لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني وتأمل أن يواصل المكتب أنشطته في مجال جمع الأموال.**

18 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.**

2 - الأفراد المدنيون

الفئة	*الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022* (1)	*الوظائف المشغولة حتى 30 حزيران/يونيه 2023* (2)	*الوظائف المعتمدة للفترة 2024/2023* (3)	*الوظائف المشغولة حتى 29 شباط/فبراير 2024* (4)	*الوظائف المقترحة للفترة 2025/2024* (5)	*الفرق* (6)=(5)-(3)
الوظائف						
الموظفون الدوليون	366	327	368	341	368	–
الموظفون الوطنيون						
الموظفون الفنيون الوطنيون	40	31	43	33	43	–
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	147	123	143	130	143	–
متطوعو الأمم المتحدة						
الدوليون	20	16	21	20	21	–
الوطنيون	–	–	4	4	4	–
المساعدة المؤقتة العامة						
الدولية	–	–	1	1	1	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	6	8	6	8	–
المجموع	**579**	**503**	**588**	**535**	**588**	**–**

19 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين 600 180 93 دولار، وتعكس زيادة قدرها 900 237 2 دولار، أو بنسبة 2,5 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2024/2023، تعزى أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات تحت البنود التالية:

(أ) الموظفون الدوليون (1,9 مليون دولار)، ويعزى ذلك إلى تطبيق معدلات منقحة أعلى فيما يتعلق بمعدلات الرواتب ومعدلات أعلى فيما يتعلق بتكاليف الموظفين العامة مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2024/2023، وإلى تطبيق معدل شواغر أقل قدره 8,2 في المائة، مقارنة بالمعدل البالغ 8,7 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2024/2023 (A/78/734، الفقرة 67)؛

(ب) متطوعو الأمم المتحدة الدوليون (0,2 مليون دولار)، ويعزى ذلك إلى تطبيق معدلي الشواغر الأدنيَين البالغين 19,0 في المائة و 25,0 في المائة لوظائف متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين، على التوالي، مقارنةً بالمعدلين البالغين 20,0 في المائة و 50,0 في المائة المطبَّقين في الميزانية المعتمدة للفترة 2024/2023 (المرجع نفسه، الفقرة 70).

20 - ويقترح ما مجموعه 588 وظيفة ثابتة ومؤقتة للموظفين المدنيين للفترة 2025/2024، وهو ما لا يمثل أي تغيير عن الفترة السابقة.

معدلات الشواغر

21 - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشواغر الخاصة بالموظفين المدنيين خلال الفترتين 2023/2022 و 2024/2023، وكذلك معدلات الشواغر المقترحة للفترة 2025/2024.

(بالنسبة المئوية)

الفئة	*المعدلات المدرجة في الميزانية للفترة 2023/2022*	*المعدلات الفعلية للفترة 2023/2022*	*المعدلات المدرجة في الميزانية للفترة 2024/2023*	*المعدلات الفعلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*المعدلات المتوسطة الفعلية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023*	*المعدلات الفعلية في 29 شباط/فبراير 2024*	*المعدلات المتوسطة الفعلية في 29 شباط/فبراير 2024*	*المعدلات المقترحة للفترة 2025/2024*[أ]
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	8,0	11,2	8,7	8,2	10,9	7,3	9,5	8,2
الموظفون الوطنيون								
الموظفون الفنيون الوطنيون	20,0	20,0	20,0	25,6	23,8	23,3	25,6	23,8
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	20,0	21,1	21,1	7,7	14,5	9,1	9,1	7,7
متطوعو الأمم المتحدة								
الدوليون	10,0	20,0	20,0	19,0	19,0	4,8	14,3	19,0
الوطنيون	–	–	–	25,0	75,0	–	50,0	25,0
المساعدة المؤقتة العامة								
الدولية	–	–	50,0	–	–	–	–	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	–	16,7	–	25,0	14,3	25,0	25,0	14,3

(أ) تشمل الافتراضات التي روعيت فيما يتصل بعوامل الشغور للفترة 2025/2024 معدلات الشواغر الفعلية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، أو معدلات الشواغر المتوسطة لمدة الاثني عشر شهرا الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023 (A/78/734، الفقرة 53).

22 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدل الشواغر المقترح للفترة 2025/2024 لموظفي فئة الخدمات العامة الدوليين والوطنيين يتسق مع معدل الشواغر الفعلي المسجَّل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، في حين أن المعدلات المقترحة للموظفين الفنيين الوطنيين تتسق مع متوسط معدلات الشواغر الفعلية المسجَّل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023. وتلاحظ اللجنة أيضا أن معدل الشواغر الفعلي ومتوسط معدل الشواغر الفعلي في 29 شباط/فبراير 2024 كانا على النحو التالي، على التوالي: (أ) 7,3 و 9,5 في المائة للموظفين الدوليين؛ (ب) 23,3 و 25,6 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين؛ (ج) 9,1 و 9,1 في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات مستكملة عن آخر معدلات الشواغر الفعلية ومتوسط معدلات الشواغر الفعلية، مشفوعةً بمبررات واضحة في الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، بما في ذلك تقديم توقعات واقعية لحالات الاستقدام**

والوظائف المحتمل شغورها قدر الإمكان (انظر أيضا A/77/767/Add.7، الفقرتان 28 و 29). وتناقش اللجنة معدلات الشواغر في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

الوظائف الشاغرة

23 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في 29 شباط/فبراير 2024، كان هناك ما مجموعه 50 وظيفة ثابتة ومؤقتة شاغرة، منها 4 وظائف (2 من الموظفين الفنيين الوطنيين و 2 من فئة الخدمات العامة الوطنية) ظلت شاغرة منذ أكثر من سنتين (لفترة تراوحت بين 31 و 55 شهرا). وتلاحظ اللجنة أن مجموعَ عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة ومجموعَ عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة منذ فترة طويلة انخفضا إلى 50 وظيفة و 4 وظائف على التوالي مقارنة بشهر شباط/فبراير 2023، حين كان هناك 86 وظيفة ثابتة ومؤقتة شاغرة و 20 وظيفة ثابتة ومؤقتة شاغرة منذ فترة طويلة. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُملأ جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة وأن يُجرى استعراض نقدي لجميع الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة في سياق استعراض ملاك الموظفين المدنيين المقبل.**

تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية

24 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن استراتيجية المكتب لدعم إدماج الموظفين الوطنيين تستند إلى تقييمات واستقصاءات محددة الأهداف تساعد على تحديد الاحتياجات المحددة. وقد وُضعت تلك المبادرة لتيسير زيادة عدد الموظفين الوطنيين في الصومال، بما يتماشى مع أولويات تنفيذ الولاية. وشملت المبادرات الرئيسية ما يلي: (أ) جرى نقل استراتيجي لوظائف الموظفين الوطنيين من كينيا إلى الصومال من أجل تعزيز عدد الموظفين الوطنيين وكفالةِ التوزيع العادل للموارد عبر جميع مواقع مكاتب الدعم، حيث قام المكتب بنقل 23 وظيفة وطنية شاغرة إلى الصومال في عام 2023؛ (ب) منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، جرى نشر نظام إنسبيرا لاستقدام الموظفين الوطنيين، مما سمح بتجهيز كميات كبيرة من طلبات شغل الوظائف بكفاءة؛ (ج) أدى تدريب الموظفين الوطنيين الحاليين على إجراءات الاستقدام في الأمم المتحدة، بما في ذلك تقنيات إجراء المقابلات على أساس الكفاءة، إلى عمليات اختيار فعالة وإلى ترقيات داخلية؛ (د) جرى الاستثمار في تدريب الموظفين الوطنيين وتنمية قدراتهم، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز المهارات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في ولاية المكتب، وشمل ذلك تنظيم دورات تأهيلية متخصصة في مجالات الطيران والتكنولوجيا الميدانية وإدارة سلسلة الإمداد. ونتيجة لهذه الجهود، تعهد المكتب بتعزيز قوته العاملة عن طريق مواءمة قدرات الموظفين الوطنيين مع الاحتياجات التشغيلية والاستراتيجية للبعثة، بما يؤدي إلى تحسين فعالية البعثة ودعمها للصومال ككل. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل المكتب بذل مزيد من الجهود لاستكشاف سبل الاستعانة بالموظفين الوطنيين، بمن فيهم المتطوعون الوطنيون من متطوعي الأمم المتحدة، لتنفيذ عملياته (A/77/767/Add.7، الفقرة 34). وتأمل اللجنة أن يُتطرق إلى هذا الجانب في استعراض ملاك الموظفين المدنيين المقبل.**

25 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين.**

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتمادات (2023/2022) (1)	النفقات (2023/2022) (2)	الاعتمادات (2024/2023) (3)	النفقات في 29 شباط/فبراير 2024 (4)	تقديرات التكاليف (2025/2024) (5)	الفرق المبلغ (5)-(4)-(3)	الفرق النسبة المئوية (6)=(5)÷(2)
التكاليف التشغيلية							
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	529,8	442,0	257,5	207,3	469,0	211,5	82,1
السفر في مهام رسمية	1 172,4	1 456,3	1 531,4	1 076,5	1 604,0	72,6	4,7
المرافق والبنى التحتية	84 780,6	95 727,7	85 213,0	57 028,8	88 224,0	3 011,0	3,5
النقل البري	14 443,0	14 306,5	12 163,1	9 635,4	12 267,6	104,5	0,9
العمليات الجوية	73 337,3	60 517,4	94 623,1	67 758,4	100 504,8	5 881,7	6,2
العمليات البحرية	955,1	1 419,2	945,7	448,2	578,0	(367,7)	(38,9)
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	36 734,5	39 562,8	37 363,3	26 803,7	34 800,8	(2 562,5)	(6,9)
الشؤون الطبية	10 358,3	10 055,3	10 928,5	6 503,9	7 919,8	(3 008,7)	(27,5)
المعدات الخاصة	–	–	–	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	58 935,6	61 007,0	56 567,9	41 343,1	51 593,2	(4 974,7)	(8,8)
المشاريع السريعة الأثر	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**281 246,6**	**284 494,2**	**299 593,5**	**210 805,3**	**297 961,2**	**(1 623,3)**	**(0,5)**

26 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة 2025/2024 انخفاضا صافيا قدره 300 623 1 دولار، أو بنسبة 0,5 في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة 2024/2023. ويعكس الانخفاض الصافي المقترح للفترة 2025/2024 انخفاض الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (الإجراءات المتعلقة بالألغام)، والخدمات الطبية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والعمليات البحرية، وتقابله جزئيا الزياداتُ المقترحة في جميع فئات الإنفاق الأخرى (انظر A/78/734، الفقرات 72-82).

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

27 - يُقترح رصد اعتماد قدره 000 469 دولار للفترة 2025/2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 500 211 دولار، أو بنسبة 82,1 في المائة، مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2024/2023 البالغ 500 257 دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة تعزى أساسا إلى الاستعانة بخبراء استشاريين لبناء القدرات الوطنية بمبلغ 000 166 دولار وإلى ترتيبات تمويل مستدام لقوات الأمن الصومالية بمبلغ 500 122 دولار. وقابل هذه الزيادةَ في الاحتياجات جزئيا الانتهاء خلال الفترة 2024/2023 من المهام المتخصصة التي كانت تستلزم خبرة خارجية. وتلاحظ اللجنة نمط النقص في الإنفاق على الخبراء الاستشاريين في الفترة 2023/2022، وكذلك مستوى التنفيذ في الفترة الحالية. **وتدعو اللجنة الاستشارية**

مكتب الدعم إلى بذل كل الجهود لاستخدام القدرات الداخلية والموارد الموجودة. وتوصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية بنسبة 10 في المائة (900 46 دولار).

السفر في مهام رسمية

28 - يُقترح رصد اعتماد قدره **000 604 1** دولار للفترة **2025/2024**، وهو ما يمثل زيادة قدرها **600 72** دولار، أو بنسبة **4,7** في المائة، مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة **2024/2023** البالغ **400 531 1** دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية نمط التجاوز في الإنفاق على السفر في مهام رسمية لغير أغراض التدريب في الفترة 2023/2022، كما تلاحظ وجود اتجاه مماثل في مستوى التنفيذ في الفترة الحالية. **وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على ضرورة زيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنفّذ عن طريق الإنترنت، وإبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند الحد الأدنى، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق أوجه كفاءة، بما في ذلك عن طريق الجمع بين الرحلات وخفض عدد المشاركين. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية بنسبة 3 في المائة (100 48 دولار).**

تكاليف الوقود وإدارته

29 - يُقترح رصد اعتماد إجمالي قدره 100 749 50 دولار للوقود والزيوت ومواد التشحيم للفترة 2025/2024، وهو ما يعكس زيادة قدرها 900 682 2 دولار، أو بنسبة 5,6 في المائة، تعزى أساسا إلى التغيرات في تكاليف العمليات والصيانة المتعلقة بعقود الوقود ويقابلها جزئيا انخفاض تكاليف الوقود واستخدامه. ويُدرج مجموع المبلغ في الميزانية ضمن أربع فئات من الميزانية هي: المرافق والبنى التحتية (300 274 27 دولار، بانخفاض قدره 500 131 دولار)؛ والعمليات الجوية (300 768 17 دولار، بزيادة قدرها 900 565 2 دولار)؛ والنقل البري (200 598 5 دولار، بزيادة قدرها 100 267 دولار)؛ والعمليات البحرية (300 108 دولار، بانخفاض قدره 600 18 دولار). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المتعاقد الذي أبرم معه المكتب عقد الإنجاز الكلي لتسليم الوقود قد توقف فجأة عن العمل في تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أثر على توريد الوقود وعمليات الصيانة الروتينية. ولضمان استمرارية تصريف الأعمال، تعاون المكتب مع مقر الأمم المتحدة لإبرام ما مجموعه خمسة عقود منفصلة لإيصال الوقود السائب إلى مواقع مختلفة. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، أبرم المكتب ترتيبات مؤقتة مع برنامج الأغذية العالمي لتوفير خدمات التزود بالوقود في مقديشو، وهو ما مكن من إعادة التزود بالوقود دون انقطاع خلال الفترة الانتقالية. وأدى تنويع موردي الوقود إلى تعزيز القدرة على التكيف في مجال المشتريات ومن المحتمل أن يؤدي إلى أسعار أفضل. وتدار الآن عمليات إيصال الوقود والعمليات المتعلقة بالوقود بموجب الإطار التعاقدي الجديد، مما يكفل استمرار الاستقرار والكفاءة. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدَّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير معلومات مستكملة عن تكاليف الوقود.** وتناقش اللجنة تكاليف الوقود وإدارته في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

المرافق والبنى التحتية

30 - يُقترح رصد اعتماد قدره 000 224 88 دولار للفترة 2025/2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 011 3 دولار، أو بنسبة 3,5 في المائة، مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2024/2023 البالغ 000 213 85 دولار. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذه الزيادة هي التشييد والتعديلات والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية (600 892 7 دولار)، وقابلتها تخفيضات تحت بند خدمات المرافق وخدمات التخلص من النفايات (000 318 1 دولار)، واقتناء المولدات والمعدات الكهربائية (500 095 1 دولار)، وقطع الغيار واللوازم (200 963 دولار). ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى جزئيا إلى ما يلي: (أ) بناء التحسينات الأمنية الضرورية للصمود أمام أثر الهجمات التي تشن بقذائف الهاون من عيار 107 ملم؛ (ب) ارتفاع تكاليف عقد الصيانة الجديد بسبب التضخم؛ (ج) ارتفاع رسوم الصيانة والتشغيل بسبب التغيير في الترتيبات التعاقدية المتعلقة بشراء الوقود. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه خلال الفترتين 2024/2023 و 2025/2024، ظل أمن الموظفين يمثل أولوية رئيسية لضمان تنفيذ العمليات وهو أمر يتطلب توفير موارد باستمرار لتعزيز الأمن لمواكبة بيئة التهديد المتغيرة، وذلك من خلال تحديث البنية التحتية للأمم المتحدة في جميع أنحاء الصومال واستكمال تحسينات البنية التحتية اللازمة للصمود أمام الهجمات التي تشن بقذائف من عيار 107 ملم. وتلاحظ اللجنة نمط النقص في الإنفاق على مواد التصحاح والتنظيف، واقتناء معدات السلامة والأمن، واقتناء اللوازم الهندسية في الفترة 2023/2022، وكذلك مستوى التنفيذ في الفترة الحالية. وفي الوقت نفسه، تلاحظ اللجنة زيادة الإنفاق عن المعتمد في الميزانية في الفترة 2023/2022 في مجالي التشييد وقطع الغيار. **وبالنظر إلى نمط الإنفاق السابق، ترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى تحسين تخطيط الموارد واستخدامها، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الشواغل ذات الصلة المتعلقة بالسلامة والأمن (انظر الفقرة 34 أدناه). وتوصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة تحت بند المرافق والبنى التحتية بنسبة 1 في المائة (200 882 دولار).**

العمليات الجوية

31 - يُقترح رصد اعتماد قدره 800 504 100 دولار للفترة 2025/2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 700 881 5 دولار، أو بنسبة 6,2 في المائة، مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2024/2023 البالغ 100 623 94 دولار. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الزيادة تعزى أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الطيران المضمون بسبب نشر طائرة إضافية ثابتة الجناحين (AN-26) بغية زيادة قدرة أسطول المكتب على كفالة استمرار توافر الطائرات لنقل حصص الإعاشة والوقود عن طريق الجو؛ (ب) ارتفاع التكلفة الفعلية للطائرات المروحية العسكرية (بموجب ترتيب طلبات التوريد) مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2024/2023؛ (ج) ارتفاع التكلفة المدرجة في العقد الجديد لطائرة الخدمات العامة (Mi-8)؛ (د) ارتفاع رسوم الصيانة والتشغيل بسبب التغير في الترتيبات التعاقدية المتعلقة بشراء الوقود. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك حاجة إلى طائرة تجارية إضافية واحدة ثابتة الجناحين للنهوض بالمسؤوليات المتزايدة المتعلقة بنقل حصص الإعاشة والوقود التي كان يقوم بها في السابق عتاد جوي تابع لمتعاقدين خارجيين. ويشكل ذلك جزءاً من جهود البعثة الرامية إلى الحد من اعتمادها على المتعاقدين الخارجيين، الذي يكون في كثير من الحالات أعلى تكلفة من استخدام الأصول الجوية الخاصة بالبعثة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والمكتب،

سيواصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي والعسكري في مجال الطيران لإضعاف قدرة حركة الشباب. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تكلفة طائرات الهليكوبتر العسكرية المقدمة بموجب طلبات التوريد قد زادت مقارنة بالفترة 2024/2023. وفيما يتعلق بطائرات الهليكوبتر العسكرية، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر الهجومية، جرى خلال الفترة 2024/2023 نشر 13 من أصل 17 طائرة هليكوبتر عسكرية مدرجة في الميزانية. وجرى الإبقاء على الطائرات العسكرية السبع عشرة نفسها في الميزانية المقترحة للفترة 2025/2024. وهناك حاجة إلى طائرات الهليكوبتر التجارية من طراز Mi-8 لأداء مهام منها نقل أفراد القوات التابعة للبلدان المساهمة بقوات ونقل المعدات المملوكة للوحدات التابعة لها من القواعد الأمامية للعمليات إلى مواقع مقار القطاعات، وذلك للقيام لاحقا بإعادة هؤلاء الأفراد وهذه المعدات إلى الوطن. وقد استند سعر عقدها في الفترة 2024/2023 إلى العقد الذي كان ساريا أثناء إعداد الميزانية، في حين أن العقد الجديد يعكس ارتفاع تكاليف طائرات الهليكوبتر من طراز Mi-8 اعتباراً من 20 كانون الثاني/ يناير 2023. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدَّم إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير آخر المعلومات المستكملة عن أداء العمليات الجوية.**

خدمات دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام

32 - يُقترح رصد اعتماد قدره 700 173 37 دولار للفترة 2025/2024، في إطار فئة الميزانية المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى وفي إطار الفئة الفرعية المتعلقة بخدمات كشف الألغام وإزالتها، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 100 931 3 دولار، أو بنسبة 9,6 في المائة، مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2024/2023 البالغ 800 104 41 دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في انتظار توافر نتائج الاستعراض الاستراتيجي المستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال واتخاذ قرارات بشأن ترتيبات مرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، قرر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الإبقاء على نموذج الشراكة المبرمة بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2025/2024. ومع ذلك، يجري السعي إلى تحقيق أوجه كفاءة في الملاك الوظيفي في إطار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملا بالتوصية الواردة في الاستعراض المستقل الداعية إلى تحسين الفعالية من حيث التكلفة في الشراكة المبرمة بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ونتيجة لإعادة هيكلة عنصر خدمات الدعم التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، جرى تخفيض عدد الوظائف من 35 وظيفة في الفترة 2024/2023 إلى 27 وظيفة في الميزانية المقترحة للفترة 2025/2024 بغية تبسيط تقديم خدمات الدعم في إطار نموذج التنفيذ الحالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد تحققت هذه الكفاءات عن طريق توحيد مهام الدعم وإعادة تصنيف الوظائف لتتماشى مع احتياجات الفترة الانتقالية والأولويات الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار استخدام موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتأمل أن يستخدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال استعراض ملاك الموظفين المدنيين المقبل للسعي إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة.** وتناقش اللجنة مسألة تقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

33 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 27 و 28 و 30 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.**

خامسا - مسائل أخرى

الحالة الأمنية في الصومال

34 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الحالة الأمنية لا تزال شديدة التقلب والتعقيد، حيث تظل المخاطر المتصلة بالتطرف التي تتعرض لها الأمم المتحدة مرتفعة بشكل كبير في معظم أرجاء البلد، لا سيما في مقديشو ومحيطها وفي هرشبيلي وغالمودوغ وجوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال. وقد تفاقم الخطر المرتبط بالإرهاب مؤخراً بسبب الحملة التي تقودها الحكومة ضد حركة الشباب، والتي بدأت في أيلول/سبتمبر 2023، حيث يخوض الجيش الوطني الصومالي بمساندة قوات الدفاع المجتمعية معارك مسلحة طاحنة لطرد حركة الشباب من المدن الكبرى ومن عدة من معاقل حركة الشباب الريفية. وواصلت حركة الشباب الرد على الحملة التي تقودها الحكومة ضدها بتكثيف هجماتها على منشآت قوات الأمن الحكومية وقواعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وواصلت استهداف شركاء الحكومة الدوليين مثل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وأحياناً المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولا يزال التهديد الذي تشكله حركة الشباب على الأمم المتحدة في الصومال كبيراً، كما يتضح من أفعالها المتكررة وبياناتها العدائية وسلسلة هجماتها المباشرة التي استهدفت موظفي الأمم المتحدة ومكاتبها وأصولها في جميع أنحاء الصومال على مر السنين. وإثر الهجوم بقذائف الهاون الذي استهدف مطار آدم عدي الدولي في 11 كانون الثاني/يناير 2024 والذي قُتل فيه أحد ضباط وحدة حراسة الأمم المتحدة، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم وتحدثت عن منظمة الأمم المتحدة واصفة إياها بأنها كيان احتلال أجنبي يعارض خطة حركة الشباب وتعاليم الشريعة. ولا تزال الهجمات بالنيران غير المباشرة تشكل تهديدا للموظفين والمتعاقدين في منطقة مطار آدم عدي الدولي وفي مجمعات أخرى في الصومال، وفي الوقت نفسه تغيرت طبيعة التهديد في الآونة الأخيرة بسبب استخدام حركة الشباب لصواريخ من عيار 107 ملم، وهي صواريخ يمثل سقوطها خطرا أكبر من خطر سقوط قذائف الهاون من عيار 60 و 81 و 82 ملم المعتادة. وقد وقع آخر هجوم بصاروخ من عيار 107 ملم على مجمع مطار آدم عدي الدولي في 30 كانون الثاني/يناير 2024. ومن بين أربعة ارتطامات أُبلغ عنها، سقط صاروخ واحد داخل القطاع 1 التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والواقع داخل أراضي المطار. وواصلت حركة الشباب استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع سلاحَ حرب، مما أدى إلى إغلاق طرق الإمداد الرئيسية في الصومال وتقييد الوصول إليها. ولم تتضاءل قدرة حركة الشباب على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وهو ما أدى إلى إيجاد بيئة عمل عدائية ومحفوفة بالصعاب. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تؤخذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة الموظفين وأمنهم.**

العملية الانتقالية للبعثة

35 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المسار المرتقب للمكتب سيسترشد بالضرورات الأمنية واحتياجات الدعم التي تعرب عنها حكومة الصومال الاتحادية. وتشكل المتطلباتُ الأمنية اللازمة في الصومال للدخول في مرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بما في ذلك أبعاد وحجم ومدى المساعدة المطلوبة بعد كانون الأول/ديسمبر 2024، محورَ المداولات الرفيعة المستوى حاليا بين الأطراف المعنية. ورغم عدم وجود أحكام في الولاية الحالية للمكتب تنص على تخفيض البعثة أو تقليص عدد موظفيها المدنيين، من المتوقع أن توفر الاستعراضات المقبلة، التي ستتناول كلا من الاعتبارات

الاستراتيجية وتقييمات الموظفين المدنيين، توجيها أكثر تحديدا فيما يتعلق بإعادة تنظيم البنى التحتية لمكتب الدعم وتحصينها. وسيلبي هذا التعديل احتياجات البلد من الدعم اللوجستي واحتياجاته الأخرى الصادر بها تكليف بعد عام 2024، وسوف يستند ذلك إلى الإعلانات الصادرة عن مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية، أنشئ الصندوق الاستئماني عملا بقرار مجلس الأمن 2124 (2013) لدعم أفراد قوات الأمن الصومالية المشاركين في عمليات مشتركة أو منسقة مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ويندرج ذلك في إطار المفهوم الاستراتيجي الشامل لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وبالتالي لم يُرصد أي اعتماد لدعم القوات في الميزانية المقترحة للمكتب. ورغم أن المكتب يعتزم تنفيذ المهام المتعلقة بنقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية وما يرتبط بها من بناء القدرات، فإنه ليس من المقرر تقديم هذا الدعم بعد انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويستند مقترح ميزانية المكتب للفترة 2025/2024 حصرا إلى أحكام قرارات مجلس الأمن الحالية ولم يأخذ في الاعتبار أي ترتيبات محتملة بعد سحب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

استعراض ملاك الموظفين المدنيين

36 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2710 (2023)، سيخضع المكتب لسلسلة من التقييمات والاستعراضات، بالاشتراك مع حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين، للنظر في الاحتياجات المتعلقة بمواصلة الدعم الدولي في المجال الأمني في البلد وزيادة تولي الصوماليين لزمام الأمور بعد مغادرة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وطلب المجلس إلى حكومة الصومال والاتحاد الأفريقي أن يقوما، بالتشاور مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما يلي: (أ) تقديم مقترح للترتيبات الأمنية في مرحلة ما بعد البعثة الانتقالية إلى مجلس الأمن بحلول 31 آذار/مارس 2024 (الفقرة 10)؛ (ب) إجراء تقييم تقني مشترك بحلول 31 آذار/مارس 2024 لتقييم المرحلة 2 من عملية الخفض التدريجي وتحديد الدروس المستفادة، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على هيكل الأمن الوطني المنقح وتكوين القوات، للاسترشاد بذلك في عملية التخطيط للمراحل المتبقية من عملية الخفض التدريجي للبعثة الانتقالية (الفقرة 11)؛ (ج) موافاته بحلول 30 نيسان/أبريل 2024 بآخر مستجدات استعداداتهما للمرحلة 3 من عملية الخفض التدريجي لما عدده 000 4 فرد بحلول 30 حزيران/يونيه 2024، مع مراعاة الدروس المستفادة من المرحلتين 1 و 2، ووضع خطة واضحة وجدول زمني للمرحلة 3 من عملية الخفض التدريجي (الفقرة 12). وأخيرا، أعرب المجلس أيضا عن اعتزامه التكليف بإجراء استعراض استراتيجي للمكتب، من خلال رسالة من رئيسه، بعد إنجاز الأعمال المحددة في الفقرتين 10 و 11 من القرار 2710 (2023). وستسترشد عملية استعراض ملاك الموظفين المدنيين بنتائج التقييم والمقترح المذكورين أعلاه وبالاستعراض الاستراتيجي المستقل المزمع إجراؤه. ووفقا لما طلبته الجمعية العامة، ينبغي إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين كل أربع سنوات، وينبغي ضمان أن يرتكز أي تغيير كبير في ولاية البعثة على محور تركيز الاستعراض ونتائجه. ومن المقرر إجراء استعراض ملاك الموظفين المدنيين المقبل للمكتب في عام 2024، وسيسعى إلى إجراء دراسة شاملة للاحتياجات من الموظفين والتعديلات الهيكلية وأولويات تعزيز القدرات. وعلى وجه التحديد، يشمل ذلك معايرة نسبة الموظفين الدوليين إلى الموظفين الوطنيين ونسب دعم البعثة. وسيشمل استعراض ملاك الموظفين المدنيين تقييم الاستراتيجيات والخطط التشغيلية وأوجه التقدم المحرز في عملية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية،

وستُقدَّم توصيات للتعجيل بإحراز تقدم في تلك المجالات أيضا. وبعد ذلك ستُدرج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض في مقترحات الميزانية المقبلة، بما يتماشى مع الولايات المقبلة التي ستصدر عن المجلس. **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى إجراء استعراض ملاك الموظفين المدنيين المقبل للمكتب بالتعاون الوثيق مع مقر الأمم المتحدة. وتأمل اللجنة أن تتناول هذه العملية مسائل من قبيل تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية وتنفيذ خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام وأن تحدد أوجه كفاءة ستنعكس في الميزانية المقترحة المقبلة.** وتناقش اللجنة استعراضات ملاك الموظفين المدنيين بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

إدارة الأصول

37 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب قد وضع خطة أولية للتصرف في الممتلكات والأصول وأنشأ فريقا للتصرف في الأصول يتألف من موظفين من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وركيزة تقديم الخدمات والعمليات وركيزة إدارة الموارد في البعثة. وفريق التصرف في الأصول هو المسؤول عن التخطيطِ والرصد والتدريب والتحقق المادي وجمع الوثائق الإلزامية للتخلص الآمن بيئياً، والتنسيقِ الوثيق مع مستخدمي الأصول، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وتجهيزِ المعاملات في نظام أوموجا، وتصنيف الأصول المخصصة للتصرف فيها. وتستند جميع القرارات المتعلقة بالتصرف في الممتلكات إلى تحليل يُجرى للنظر في حالة الممتلك وعمره النافع والعمليات والأهداف المحددة لمكتب الدعم، وذلك لضمان اختيار وتنفيذ طريقة التصرف التي تخدم مصالح المنظمة على أفضل وجه. ويجري تنفيذ أساليب تصرف مختلفة للوصول بالمخزون إلى المستوى الأمثل ولضمان أن يكون مكتب الدعم جاهزاً للتخلص التدريجي من ذلك المخزون في نهاية المطاف بما يتماشى مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وقد أنشأ المكتب أيضا فرقة عمل تتولى إجراء استعراض لاحق للعمل المُنجز سيسعى إلى استخلاص الدروس المستفادة من المرحلتين الأولى والثانية من عملية الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بما في ذلك التحديات التي تُواجَه في نقل الأصول الموجودة في القطاعات التي تقرر التصرف في أصولها. وجرى الشروع في وضع الخطة الأولية للتصرف في الممتلكات والأصول في بداية السنة المالية 2024/2023 ويجري استعراضها باستمرار. وأساليب التصرف التي يستخدمها المكتب هي التخريد والإهداء والبيع التجاري والتدمير. ويمكن النظر في إمكانية التبرع عند تصفية مكتب الدعم. وستُشحن بعض الأصول والمعدات التي يمكن نقلها جوا، خاصة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى بعثات أخرى، في حين أن الأصول والمعدات الأخرى، ولا سيما المعدات الثابتة مثل المكاتب الجاهزة، ووحدات الإقامة والمطابخ، ومحطات معالجة المياه، والمولدات، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ووحدات الاغتسال، وأبراج الاتصالات، والمعدات الطبية، ستُهدى أو يُتبرع بها لحكومة الصومال أو قوات الأمن الصومالية بناء على طلبها. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب قد أحرز تقدما كبيرا نحو تنفيذ عتبات المساءلة عن إدارة الممتلكات التي حددتها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. ونجح المكتب في تحقيق أهداف الأداء السنوية في مجال إدارة الممتلكات فيما يتعلق بمعظم مؤشرات الأداء الأساسية. وعلى النحو الموضح في تقرير الأداء، حقق المكتب فيما يتعلق بالرقم القياسي لمؤشر الأداء الأساسي للإدارة العامة للممتلكات 959 1 نقطة في الفترة المشمولة بالتقرير 2023/2022، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن درجة 789 1 نقطة المسجلة في الفترة 2022/2021. ويجري التحقق من المخزون في المستودعات على مدار العام، وتُجرى عملية تحقق من المخزون بنسبة 100 في المائة على أساس دوري. وبالإضافة إلى الأنشطة

الرامية إلى الوصول بالمخزون إلى المستوى الأمثل، جرى الحد من المخزون الفائض والمخزون الكاسد. وقد حُصِّل من عمليات التصرف ما مجموعه 000 189 دولار، منها 000 172 دولار متأتية من مبيعات تجارية. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم المكتب في تقارير الأداء والميزانية المقبلة معلومات مستكملة عن الأصول التي جرى التصرف فيها وعن التخطيط في هذا الصدد.**

التعاون مع الكيانات الأخرى واسترداد التكاليف

38 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجلس الأمن اعتبر المكتب في قراره 2245 (2015) أداة تمكين استراتيجية للأمم المتحدة وللوجود الدولي في الصومال. وقد أبرم المكتب 10 مذكرات تفاهم مع السفارات سمحت له بالحصول على الخدمات الطبية، وخدمات النظام اللاسلكي الأرضي المتعدد القنوات، والرحلات الجوية الخاصة، وحركة الشحن الجوي، والوقود، واستئجار المركبات، والنقل، والإيواء لأمد قصير في الصومال. وبوجه عام، يقدم المكتب على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع الدعم لعمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري. ويؤدي فريق خدمات الطيران التابع للمكتب هذه المهام المنقذة للحياة لفائدة فريق الأمم المتحدة القطري على أساس استرداد التكاليف. وقد أبرم المكتب مذكرة تفاهم مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وفي مومباسا، استضاف المكتب أربعة من أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقدم مجموعة متنوعة من الخدمات شملت توفير هواتف محمولة مقابل 600 دولار، وإيجار مكاتب مقابل 000 10 دولار، وتوفير حراس أمن مقابل 060 5 دولارا، وخدمة الاتصال اللاسلكي Wi-Fi مقابل 900 3 دولار، واستئجار المركبات مقابل 300 5 دولار، ووقود وسائل النقل البري مقابل 730 1 دولارا، والإمدادات مقابل 670 دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في نيروبي خلال الفترة 2023/2022 خدمات طيران بقيمة 000 12 دولار ووقود الطائرات بقيمة 000 19 دولار. وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، قدم المكتب في الفترة 2023/2022 خدمات طيران (بما في ذلك الخدمات الأرضية) مقابل 200 91 دولار ووقود الطائرات مقابل 500 81 دولار. وطلبت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من المكتب تزويدها بوقود الطائرات على أساس مخصص بمبلغ 000 11 دولار وخدمات الطيران بمبلغ 400 11 دولار. وتُقدم جميع المواد والخدمات على أساس استرداد التكاليف. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب أنشأ وحدة لتنسيق الخدمات المشتركة تؤدي دور جهة تنسيق استرداد التكاليف. وتقوم وحدات المكتب التي تقدم خدمات للجهات المستفيدة بتقديم تقارير شهرية عن المستخدمين أو معلومات عن الفواتير إلى وحدة تنسيق الخدمات المشتركة. وتتحقق الوحدة من صحة المعلومات وترسل فواتير إلى الكيانات المستفيدة. وتُجهَّز فواتير كيانات الأمم المتحدة المعنية عن طريق نظام أوموجا، بينما تُرسل فواتير إلى الكيانات المستفيدة التي لا تستخدم نظام أوموجا. وتتولى وحدة تنسيق الخدمات المشتركة رصد الوحدات المقدمة للخدمات عن كثب وتتواصل معها لكفالة تجهيز استرداد التكاليف في الوقت المناسب من جميع الجهات المستفيدة. وتقوم الوحدة أيضا بتمثيل المكتب في فريق إدارة العمليات في الصومال التابع للأمم المتحدة، الذي ييسر التواصل والاتصال مع كيانات أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تبسيط أنشطة استرداد التكاليف. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة كذلك بأن جميع أنشطة استرداد التكاليف في المكتب تسترشد بسياسة الأمم المتحدة لاسترداد التكاليف وتخضع لها. وقد سجل رصيد الأموال المتراكم البالغ 622 130 1 دولارا للفترة السابقة على أنه غير قابل للإنفاق. وتناقش اللجنة ممارسات استرداد التكاليف بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

السلوك والانضباط

39 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2023 وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، سجل مكتب الدعم 21 ادعاء سوء سلوك. ومن بين هذه الادعاءات، لا يزال التحقيق في خمسة ادعاءات جاريا. وفي عام 2017، سجل المكتب ادعاء واحدا متعلقا بالاستغلال والانتهاك الجنسيين لم يكن مدعَّما بأدلة. ومنذ ذلك الحين، لم يسجل المكتب أي ادعاء متعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

التمثيل الجغرافي

40 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في 29 شباط/فبراير 2024، كان الموظفون المدنيون في مكتب الدعم يتألفون من 342 موظفا دوليا ينتمون إلى المجموعات الإقليمية التالية: الدول الأفريقية (156 موظفا)، ودول آسيا والمحيط الهادئ (81 موظفا)، ودول أوروبا الشرقية (29 موظفا)، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (13 موظفا)، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى (63 موظفا). وترد في الجدول أدناه معلومات عن التمثيل الجغرافي في صفوف ملاك موظفي المكتب (بما في ذلك الموظفون الوطنيون) في السنوات الثلاث الماضية. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل المكتب بذل الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي في صفوف موظفيه المدنيين وأن يواصل تقديم معلومات مستكملة عن ذلك في التقارير المقبلة.** وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة التمثيل الجغرافي بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/78/744).

عدد موظفي مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال حسب المجموعة الإقليمية وحسب العام

	2021	*2022*	*2023*
الدول الأفريقية	280	290	300
مد-1 وما فوقها	1	1	1
ف	56	59	55
خ م	86	91	90
م ف و	31	30	30
خ ع	106	109	124
دول آسيا والمحيط الهادئ	83	83	72
مد-1 وما فوقها	1	2	2
ف	27	27	23
خ م	55	54	47
دول أوروبا الشرقية	28	28	29
ف	4	6	10
خ م	24	22	19
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	13	10	10
مد-1 وما فوقها			1

	2021	*2022*	*2023*
ف	4	2	3
خ م	9	8	6
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	71	74	70
مد-1 وما فوقها	2	2	1
ف	33	33	32
خ م	36	39	37
المجموع	**475**	**485**	**481**

المختصرات: خ م، الخدمة الميدانية؛ خ ع، فئة الخدمات العامة؛ م ف و، موظف فني وطني؛ ف، الفئة الفنية.

التوازن بين الجنسين

41 - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التي تلقتها، عند استفسارها، أنه طرأ تحسن في عام 2024 في مشاركة الإناث في وظائف كبار الموظفين الدوليين؛ ومع ذلك، لم يحدث تغير على المستوى العام مقارنة بعام 2023 (انظر الجدول أدناه). **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل المكتب جهوده الرامية إلى تحسين تمثيل الجنسين في صفوف موظفيه من جميع الفئات.**

تمثيل الجنسين في صفوف موظفي مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال في الفترتين 2022/2021 و 2023/2022 حسب الفئة

	الفترة 2023/2022 حتى 30 حزيران/يونيه 2023 (بالنسبة المئوية)		*الفترة 2024/2023 حتى 29 شباط/فبراير 2024 (بالنسبة المئوية)*		*الفترة 2024/2023 حتى 29 شباط/فبراير 2024 (الأرقام الفعلية)*	
فئة الموظفين	*الموظفات*	*الموظفون*	*الموظفات*	*الموظفون*	*الموظفون*	*الموظفون*
أمين عام مساعد	100	–	100	–	1	–
مد-2	–	100	100	–	1	–
مد-1	67	33	100	–	2	–
ف-5	25	75	26	74	5	14
ف-4	40	60	43	57	20	26
ف-3	37	63	38	62	25	40
ف-2	100	–	100	–	1	–
فئة الخدمة الميدانية (الرتبة الرئيسية)	17	83	20	80	1	4
فئة الخدمة الميدانية (الرتب الأخرى)	30	70	31	69	63	138
الموظفون الفنيون الوطنيون	52	48	52	48	17	16
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	29	71	26	74	34	96
المساعدة المؤقتة العامة						
الدولية	–	–	100	–	1	–

فئة الموظفين	الفترة 2022/2023 حتى 30 حزيران/يونيه 2023 (بالنسبة المئوية)		الفترة 2023/2024 حتى 29 شباط/فبراير 2024 (بالنسبة المئوية)		الفترة 2023/2024 حتى 29 شباط/فبراير 2024 (الأرقام الفعلية)	
	الموظفات	*الموظفون*	*الموظفات*	*الموظفون*	*الموظفون*	*الموظفون*
متطوعو الأمم المتحدة						
الدوليون	50	50	50	50	10	10
الوطنيون	–	–	25	75	1	3
النسبة الإجمالية	**34**	**66**	**34**	**66**	**182**	**347**

سادسا – خاتمة

42 – يرد في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/78/622) الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 700 412 4 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة 000 326 20 دولار المتأتية من إيرادات الفوائد (800 896 دولار) ومن الإيرادات الأخرى/المتنوعة (800 246 6 دولار) ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (400 182 13 دولار) للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2023.**

43 – ويرد في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/78/734) الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025. **ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار 200 977 دولار من 400 242 503 دولار إلى 200 265 502 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 200 265 502 دولار للإنفاق على المكتب خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025.**